

ورقة موقف صادرة عن المنتدى الاقتصادي الأردني

حزيران، 2022

عمان-الأردن

رحب المنتدى الاقتصادي الأردني بإطلاق رؤية التحديث الاقتصادي التي انبثقت عن الورشة الاقتصادية التي تمت وفق توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه في الديوان الملكي العامر (بيت الأردنيين) والتي تعتبر رؤية اقتصادية متكاملة للسنوات المقبلة في المؤوية الثانية للدولة الأردنية التي سوف تسير على نهجها الحكومات الأردنية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي الشمولي الذي سوف ينعكس بشكل مباشر على مستوى معيشة المواطن الأردني.

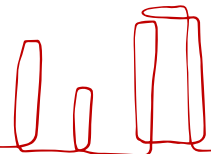
وإذ يثمن المنتدى مشاركة ثلة من أعضاء هيئته العامة في المداولات التي تمت لإعداد وصياغة هذه الرؤية، والتي تعتبر خارطة طريق ومنهجية عمل عابرة للحكومات والتي تستلزم تغافر الجهود الوطنية من كافة مؤسسات الدولة لإتمام تطبيق الخطة؛ لكي نواكب التطور ونمضي الى الامام لتحقيق طموحات الأردن الحبيب شعباً وقيادةً في التحديث والتغير وهذا بالتزامن مع تطوير وبناء منظومة شمولية تكفل تحقيق متطلبات الامن الاقتصادي.

تسعى رؤية التحديث الاقتصادي للوصول الى الاقتصاد الوطني القوي الذي يدفع من معدلات النمو ويخلق فرص العمل والذي بدوره سوف يساهم في رفع ترتيب الأردن في مؤشر تنافسية الاستدامة العالمية ليصبح ضمن اعلى 40%، وهذا بالتزامن مع تحسين الوضع البيئي العام في المملكة لكي ينعكس ذلك على مؤشر الأداء البيئي العالمي ليصبح ضمن أعلى 20%، وتسعى رؤية التحديث الاقتصادي الى رؤية التمكين الاقتصادي الى خلق مليون فرصة عمل خلال 10 سنوات القادمة.

تعتبر هذه الوثيقة رؤية وطنية طويلة الأجل، ومن المقرر أن يتم تنفيذها عبر ثلاث مراحل؛

- المرحلة الزمنية الأولى (2022-2025)
- المرحلة الزمنية الثانية (2026-2029)
- المرحلة الزمنية الثالثة (2030-2033)

تمثل المرحلة الاولى الأكثر أهمية في تنفيذ خارطة الطريق وبناء أساس متين وقابل للتطوير والتوسع، إذ ستشهد إرساء قواعد 344 مبادرة، بما في ذلك الإجراءات الفورية المتوقع إنجازها خلال عام 2022، والتي اشارت إليها ورشات العمل القطاعية. وسيتم في الربع الأخير من عام 2025 إجراء مراجعة شاملة لخارطة الطريق مع مراعاة البيئة المتغيرة والآثار المترتبة على ذلك، لضمان تحقيق الأهداف طويلة الأجل، وإعادة ترتيب الأولويات للمرحلة اللاحقة، وتطوير مسار التنفيذ لتلبية طموحات الأردن المستقبلية على الوجه الأفضل.



تأتي رؤية التحديث الاقتصادي لتحقيق عدة أهداف من أبرزها استعادة زخم النمو الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال الذي يستلزم بالضرورة تدعيم القطاع الخاص والذي يعتبر حجر الأساس في تحسين المؤشرات الاقتصادية وفي مقدمتها خفض نسبة البطالة وزيادة نسبة الصادرات الوطنية وزيادة معدلات الاستثمار، حيث ابرزت توصيات الرؤية أهمية القطاع الخاص والدور المحوري والاساسي الذي يمثله لتطبيق الرؤية، ولهذا يحتم علينا المواصلة في تمكين اطر التعاون بين القطاعين العام والخاص بصورة تبرز أهمية كل منهما، حيث تطمح الرؤية الى زيادة معدل دخل الفرد الفعلي السنوي ما نسبته 3% بالمتوسط و رفع نسبة الراضين عن نوعية الحياة بين الأردنيين من 40% لتصل إلى 80%.

وقد استندت رؤية التحديث الاقتصادي على عدة محركات وهي؛

- الأردن وجهة عالمية (25 مبادرة موزعة على قطاعين).
- الخدمات المستقبلية (85 مبادرة موزعة على 8 قطاعات).
- الصناعات عالية القيمة (104 مبادرة موزعة على 9 قطاعات).
- الريادة والأبداع (85 مبادرة موزعة على 8 قطاعات).
- الموارد المستدامة (18 مبادرة موزعة على قطاعين).
- الاستثمار (16 مبادرة موزعة على قطاع).
- بيئة مستدامة (20 مبادرة موزعة على 3 قطاعات).
- نوعية الحياة (13 مبادرة موزعة على قطاعين).

يؤكد المنتدى الاقتصادي الأردني استعداداه التام لتقديم كافة الخبرات لدى أعضاء هيئته العامة لإعطاء المشورة حول التطبيق الأمثل لما ورد في رؤية التحديث الاقتصادي وذلك استنادا الى طموحات الإرادة الملكية السامية من الورشة الاقتصادية، وإن المنتدى اذ يثمن إطلاق المسار السياسي والمسار الاقتصادي وينظر باهتمام مطلق نحو إطلاق المسار الإداري الذي يعتبر ضرورة لإنجاح كل المسارات.

ان رؤية التحديث الاقتصادي تمثل طوق النجاة الذي يستلزم من جميع المؤسسات الوطنية السعي للتشبيث بها لتحقيق ما هو في مصلحة الاقتصاد الوطني والذي سوف يمهد الطريق امام مهمة الإصلاح الاقتصادي الذي بات لا يفصلنا عنه سوى التطبيق الصحيح والصارم لما هو موجود في الرؤية.

وحمى الله الأردن ووطناً، وقيادةً، وشعباً.

المنتدى الاقتصادي الاردني

